

## القسم الرابع : ختام الندوة

### توصيات الندوة

أعدت لجنة التوصيات مشروعاً تمت مناقشته من طرف المشاركين . وفي ما يلي التوصيات المعتمدة :

- 1 - تبني سياسات مركزية للتدريب والتشغيل ووضع الخطط لتنفيذها والإشراف عليها .
- 2 - تطوير برامج التدريب المهني لتلبية احتياجات سوق العمل ومواكبة التطور التقني وإيلاء المزيد من الاهتمام بالتدريب المستمر .
- 3 - اعتماد سياسات الكيف في مجال التعليم والتدريب ومراجعة البرامج والمناهج التعليمية والتدريبية لمواجهة التقدم السريع في شتى المجالات العلمية والتقنية وتعزيز الملاءمة مع حاجيات سوق العمل .
- 4 - إقحام الشركاء الاجتماعيين الثلاثة ( الحكومة - أرباب العمل - المنتجين ) في عملية التدريب والتشغيل ووضع البرامج التنفيذية لإنجاح هذه الشراكة .
- 5 - وضع قاعدة بيانات ( نظام معلومات ) شاملة وموحدة للقوى العاملة والتدريب والتشغيل والقيام بالمسوحات والدراسات الميدانية اللازمة لإحكام التعرف على واقع سوق العمل والتطورات التي يشهدها والتمكن من التخطيط السليم للقوى العاملة .
- 6 - تفعيل دور مكاتب التشغيل وتطوير التشريعات المنظمة لها وإعطائها الصلاحيات ووسائل العمل الحديثة والإمكانيات اللازمة لقيام بمهامها على أحسن وجه ووضع قاعدة بيانات موحدة لهذه المكاتب للتنسيق في ما بينها .
- 7 - البدء بمعالجة واقع التشغيل عن طريق دراسة احتياجات السوق الأنية بالاستفادة من إحصائيات العمالة الأجنبية وتسريع عملية الإحلال أولاً ووضع البرامج العاجلة لتحقيق هذا الهدف .

8 - دراسة احتياجات السوق المستقبلية ووضع خطة وطنية طموحة طويلة المدى تضع معايير دقيقة للمدخلات والمخرجات حسب حاجات المجتمع المتوقعة وخلق المناخ المناسب لسوق العمل ليستوعب كافة المخرجات .

9 - التركيز على التنمية والتطوير الإداري وخلق القيادات الإدارية الفاعلة القادرة على الإشراف الفعال في كافة المجالات ووضع خطط مركزية في هذا المجال ، وتبني آلية فاعلة لضمان تنفيذها كيفاً وكماً ، ودعم المؤسسات المختصة في هذا المجال .

10 - ضرورة استكمال الهياكل الإدارية والتنظيمية لجميع الجهات والمؤسسات لما لها من أهمية في تحديد الاحتياجات التدريبية بهدف التخطيط للقوى العاملة والملاءمة بين التدريب والتشغيل .

11 - الحد من التضخم الإداري والبطالة المقنعة عن طريق إعادة التأهيل قصد إعادة التشغيل .

12 - تشجيع قيام المؤسسات الصغرى ومنحها التسهيلات اللازمة وتفعيل دورها في التدريب والتشغيل ، ومنحها الحوافز التشجيعية للقيام بهذا الدور .

13 - إيجاد هياكل مختصة ترعى وتشجع الراغبين في إنشاء مؤسسات صغرى وتوجيههم إلى مشاريع تستوعب الباحثين عن العمل بما يتماشى مع الجدوى الاقتصادية ومصصلحة المجتمع .

14 - إعادة النظر في التشريعات ذات العلاقة بإنشاء ورعاية المؤسسات الصغرى بما يسرع آلية تكوينها ، ويضمن نجاحها تحقيقاً للأهداف المقامة من أجلها .

15 - العمل على توسيع قاعدة الملكية مع الأخذ في الاعتبار النقاط الآتية :

\* لا يتم التصرف في أوضاع المنتجين إلا وفق الخطة المعتمدة في شأن المعالجات المناسبة التي تتقرر بخصوص فائض العاملين بالوحدات .

\* المعالجة المسبقة لأوضاع العاملين بالوحدات التي يتقرر تصفيتها بما يكفل لهم التحول إلى فرص عمل بديلة أو دخول تستجيب لمتطلبات حياتهم المعيشية .

16 - إعادة النظر في البرامج والتشريعات الحالية الخاصة بتدريب وتشغيل المرأة بما يضمن تفعيل دورها ومشاركتها الجادة في تلبية احتياجات سوق العمل ويتماشى ودورها الاجتماعي الهام .

17 - وضع برامج خصوصية في مجال التدريب والتشغيل لفائدة الفئات ذات الاحتياجات الخاصة مثل حاملي شهادات التعليم والمعوقين .

18 - دراسة إمكانية التصديق على اتفاقيات العمل الدولية والعربية المتعلقة بتنمية القوى البشرية والتشغيل والتي لم تصدق عليها الجماهيرية بعد ، وبالأخص اتفاقية العمل الدولية رقم 142 بشأن تنمية الموارد البشرية واتفاقية العمل الدولية رقم 150 بشأن إدارة العمل واتفاقية العمل العربية رقم 9 بشأن التوجيه والتدريب المهني ، والاسترشاد في سنّ التشريعات ووضع البرامج العملية بتوصيات العمل الدولية والعربية ذات العلاقة وبصفة خاصة التوصية الجديدة لمنظمة العمل الدولية رقم 195 لسنة 2004 بشأن تنمية الموارد البشرية .

19 - الاستمرار في إقامة الندوات والحلقات العلمية في مجال تنمية وتطوير القوى العاملة لما لها من مردود إيجابي على التنمية في كافة المجالات .

20 - تعزيز التعاون الفني بين الجماهيرية العظمى والمنظمات الإقليمية والدولية ذات العلاقة بتنمية وتطوير القوى العاملة والاستفادة من تجارب الدول الشقيقة والصديقة في هذا المجال .